في الاجتماع الثالث عشر لوزراء النقل في الدول الأعضاء بالمنظمة

إيران تعلن عن مبادرة «بوابة إيكو المشتركة» لربط دول المنطقة بالمياه المفتوحة

أعلنت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية الإيرانية، فرزانه صادق، عن طرح مبادرة جديدة تحت عنوان «بوابة إيكو المشتركة»، تهدف إلى تسهيل وصول دول منظمة التعاون الاقتصادي «إيكو» إلى المياه المفتوحة وتعزيز النشاطات الترانزيتية في المنطقة.

جاء ذلك خلال كلمتها في الاجتماع الثالث عشر لوزراء النقل في الدول الأعضاء بمنظمة «إيكو»، حيث أكدت أن تعزيز مستوى التعاون الإقليمي والاستفادة من القدرات الواسعة للمنطقة، إلى جانب الدور المحوري لقطاع النقل، يشكل أولوية لدى الحكومة الإيرانية.

وأشارت وزيرة الطرق إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي لإيران في غرب آسيا، حيث تمتلك منفذاً مباشراً إلى المياه المفتوحة عبر الخليج الفارسي، وشبكة نقل ضخمة تشمل أكثر من ٢٥٠ ألف كيلومتر من الطرق و١٥ ألف كيلومتر من سكك الحديد على محوري الشمال-الجنوب والشرق-الغرب، ما يتيح فرصاً هائلة لتنمية النقل والترانزيت عبر التعاون الإقليمي والدولي.

ترانزيت ٢٠ مليون طن من البضائع عبر إيران

وأوضحت صادق: إن التعاون الترانزيتي في منطقة «إيكو» شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مشيرة إلى أن إيران سجلت رقماً قياسياً في عام ٢٠٢٣ بترانزيت ٢٠ مليون طن من البضائع عبر أراضيها، وذلك بفضل التعاون الوثيق مع دول الجوار، لاسيما جمهورية أذربيجان وتركيا، عبر تطوير البنى التحتية الحدودية المشتركة.

وأكدت أن هذه الجهود تأتي في إطار رؤية إيران لرفع حجم الترانزيت إلى ٤٠ مليون طن وفقاً للخطة السابعة للتنمية الاقتصادية الوطنية، وهو هدف يعتمد بدرجة كبيرة على توسيع الشراكات الإقليمية، خاصة مع الدول الأعضاء في منظمة «إيكو».

مشاريع مشتركة لربط سكك الحديد وتطوير الموانئ

واستعرضت وزيرة الطرق عدداً من البرامج التنموية قيد التنفيذ، بما يشمل ترانزيت ٢٠ مليون طن من البضائع عبر إيران وتركمانستان، وتعزيز التعاون البحري عبر الموانئ الجنوبية مع كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان؛ إضافة إلى تطوير العلاقات الحدودية مع أفغانستان وباكستان، مما من شأنه إحداث طفرة في الترانزيت الإقليمي وزيادة الترابط الاقتصادي بين دول المنطقة.

وتطرّقت صادق إلى أهمية مسارات سكك الحديد مثل طهران-إسطنبول، مشهد-عشق آباد، وخط قطار إسلام آباد-طهران-إسطنبول المنتظم، مؤكدة ضرورة التخطيط لنقل متعدد الوسائط على المستوى الدولي، داعية منظمة «إيكو» إلى تسريع الموافقات على الإتفاقيات ذات الصلة لتفعيل هذه المسارات في الاجتماعات المقبلة.

وزيرة الطرق: إيران سجلت رقماً قياسياً في عام ٢٠٢٣ بترانزيت ٢٠ مليون طن من البضائع عبر أراضيها

تقديم التسهيلات في ميناء الشهيد رجائي

وفي ختام كلمتها، أكدت وزيرة الطرق استعداد إيران لتوفير التسهيلات اللوجستية اللازمة في ميناء الشهيد رجائي لخدمة دول «إيكو» غير الساحلية ضمن إطار مبادرة «بوابة إيكو المشتركة»، معتبرة أن الإدارة الرقمية، والتبادل الإلكتروني لوثائق النقل، والتعاون الجمركي، وتقليص زمن الإجراءات الرسمية كلها عناصر محورية لتسريع وتبسيط عملية الترانزيت، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

تعزيز وتطوير شبكة الترانزيت

من جانبه، أعلن مستشار وزيرة الطرق رئيس مركز الشؤون الدولية بالوزارة، أمين ترفع، عن مبادرات إيران خلال الاجتماع الثالث عشر لوزراء النقل في الدول الأعضاء بمنظمة «إيكو»، بهدف إزالة العراقيل التي تعترض مسار تطوير شبكة الترانزيت في إطار هذه المنطقة.

وعلى هامش الاجتماع الفني للقمة الـ١٣ لوزراء النقل في منظمة التعاون الاقتصادي «إيكو»، قال ترفع: لقد اقترحت وزارة الطرق والتنمية الحضرية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الاجتماع على أعضاء المنظمة، مبادرة تهدف إلى اختصار فترة توقف البضائع عند الحدود لزيادة التفاعل في شبكة الترانزيت، وخفض تكاليف نقل البضائع من خلال صياغة سياسات تعريفية، وتقديم تسهيلات للدول غير الساحلية وصولاً إلى الأراضي اللوجستية في الموانئ الجنوبية لإيران.

واعتبر ترفع أن المقترحات المذكورة ستؤدي إلى نمو أداء الترانزيت في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والترابط بين منطقة «إيكو» وإيران، ومن شأنه أن يعزز ممرات النقل الشمالية-الجنوبية والشرقية-الغربية في هذه المنطقة.

كما أكد بأن التبادلات الثقافية والحضارية بين الدول الأعضاء في منظمة «إيكو» هي عامل فعال في تطوير التجارة المشتركة وتذليل العقبات التي تعترض هذا المسار، وأيضاً تسهيل عمليات النقل بين الدول الأعضاء؛ متطلعاً إلى زيادة حصة التبادلات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي على المدى المتوسط.

السفير العراقي في لقاء مع رئيس غرفة التجارة الإيرانية:

الكثير من الفرص متوفرة للشركات الإيرانية للاستثمار في العراق

صرّح السفير العراقي لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن الكثير من الفرص متوفرة للشركات الإيرانية للاستثمار في مختلف القطاعات من ضمنها ٢٧ قطاعاً للطاقة والطاقة المتجددة في ١٤ محافظة عراقية. وفي لقاء مشترك مع رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية صمد حسن زاده، أشار نصير عبدالمحسن عبدالله إلى الجهود المبذولة لزيادة حجم التجارة بين البلدين، مؤكداً أن مشاركة الجانب الإيراني في مشاريع الاستثمار العراقية تحظى بأهمية بالغة بالنسبة لبلاده لأن القدرة على تنفيذ هذه المشاريع موجودة لدى الشركات الإيرانية.

وأوضح بأن هناك ٢٧ فرصة استثمارية في قطاعي الطاقة والطاقة المتجددة في ١٤ محافظة عراقية، وفرصتين استثماريتين في قطاعي النفط والغاز، و٢٢ فرصة في الصناعات الثقيلة والمتوسطة في جميع المحافظات، و٩ فرص في المدن الصناعية والمناطق الحرة في ثلاث محافظات، و١٠ فرص استثمارية في القطاع الزراعي في معظم المحافظات المجاورة لإيران، و١٠ فرص في قطاع الصحة، و٢٥ فرصة استثمارية في مجال بناء المجمعات السكنية في العراق.

ولفت السفير العراقي إلى أن هنالك فرصاً جيدة للقطاع الخاص الإيراني في المدن الصناعية والمناطق الحرة. وأوضح بأنه يبلغ إجمالي الاستثمار في هذا المجال ٧٠ مليار دولار، وسيتعزز الميزان التجاري بين البلدين بالتأكيد مع تنمية الاستثمارات.

تسهيل إصدار الضمانات المصرفية للمستثمرين الإيرانيين

من جانبه، صرح رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية، خلال الاجتماع، قائلاً: إن تبادل المعلومات التجارية، ومعلومات حوافز الاستثمار، وتسهيل إصدار الضمانات المصرفية للمستثمرين الإيرانيين في العراق، سيسهم في تطوير التعاون المشترك بين القطاعين الخاصين في البلدين.

وأوضح حسن زاده قائلاً: إن تطوير التعاون بين البلدين في الإنتاج وزيادة الاستثمارات المشتركة بين القطاعين الخاصين في إيران والعراق يعدّ من أولويات مسؤولي البلدين، ويتصدر البرامج المهمة للقطاع الخاص وغرفة التجارة الإيرانية.

بدء أعمال لجنة السياسات التجارية مع العراق

بدوره، أعلن نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة إيران عن تشكيل لجنة السياسات التجارية لغرفة تجارة وصناعة إيران مع العراق، قائلاً: مع تشكيل هذه اللجنة، ستزداد واردات السلع والمواد الخام من العراق، وسيزال اختلال الميزان التجاري بين البلدين بنسبة ٥٠٪.

وأكد حسين بيرمؤذن أن العراق يعدّ أحد أهم الشركاء الاقتصاديين لإيران، وأن الميزان التجاري بين البلدين، والبالغ ١٢/٧ مليار دولار يعدّ رقماً مقبولاً، وأضاف: مع ذلك، فإن الإمكانات بين البلدين تتجاوز هذه الأرقام، ويخطط مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة إيران لزيادة حجم التجارة بين البلدين.

التحويلات المالية؛ القضية الأكثر إلحاحًا

من جهته، أكد رئيس الغرفة التجارية الإيرانية - العراقية المشتركة على ضرورة تسهيل الاستثمار الإيراني طويل الأمد في العراق، قائلاً: إن انعدام التوازن التجاري بين البلدين مشكلة يجب على الجانبين العمل على حلها، وأفضل سبيل لذلك هو الاستثمار في العراق والقيام باستثمارات مشتركة فيهما. وأعلن يحيى آل إسحاق عن استعداد الشركات الإيرانية ذات العلامات التجارية المرموقة في مجالات البناء والزراعة والصناعة والتجارة وغيرها، للتواجد طويل الأمد في العراق في حال إزالة العقبات القائمة، وتابع قائلاً: تعدّ العلاقات النقدية والمصرفية وآليات تحويل الأموال بين البلدين من أهم القضايا وأكثرها إلحاحًا التي يجب متابعتها بين البلدين، والقضية التالية هي إصدار الضمانات والتأمينات.

وأشار آل إسحاق إلى أن زيادة ترانزيت البضائع من العراق إلى إيران وتلبية احتياجات السوق الإيرانية هو الحل لاختلال التوازن التجاري بين البلدين، وأضاف: إذا تم تسهيل الترانزيت، يمكن معالجة جزء كبير من هذا الاختلال، لأن ما يعادل خمسة مليارات دولار من احتياجات السوق الإيرانية يمكن أن يتم توفيره من خلال العراق، والناشطون الاقتصاديون مستعدون تماماً لهذا الأمر.

إيران تقترح إنشاء بنك مشترك لمنظمة شنغهاي للتعاون

أعلن محافظ البنك المركزي، محمد رضا فرزين، بأن إيران قدمت مقترحًا لإنشاء بنك مشترك للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

وصرّح فرزين، الذي زار الصين للمشاركة في اجتماع محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي، بأن الهدف من هذه الزيارة هو دراسة سبل تعزيز التعاون النقدي والمصرفي بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة، بالإضافة إلى عقد اجتماعات ثنائية مع محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، وقال: إن إنشاء بنك مشترك شامل قادر على تنفيذ جزء من المعاملات النقدية والمصرفية بين الأعضاء مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع.

ووصف محافظ البنك المركزي منظمة شنغهاي للتعاون بأنها منظمة إقليمية مهمة، وقال: تضم هذه المنظمة ١٠ دول، بما في ذلك اقتصادات كبرى مثل الصين والهند وروسيا، وتمثل ٤٥٪ من سكان العالم، وتتمتع بحصة كبيرة في الاقتصاد العالمي.

وفيما يتعلق بجدول أعمال اجتماع محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، قال فرزين: سيتناول هذا الاجتماع قضيتين رئيسيتين: إحداهما إنشاء بنك مشترك لمنظمة شنغهاي للتعاون بمشاركة جميع الأعضاء، والقضية الثانية هي إنشاء بنية تحتية للمعاملات المالية، وهو ما ندعمه أيضًا. مؤكداً بأننا ندعم بنكاً يسعى إلى تحقيق أهداف التنمية والدور التجاري في آن واحد. وأضاف: إذا استطعنا إنشاء بنية تحتية للتسوية والتمويل بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، فإننا نبتعد عن الأحادية التي سادت لسنوات في إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسيتيح ذلك لدول المنطقة والشرق فرصةً لتحقيق أهداف التعددية في العمليات النقدية والمصرفية.

إستعادة حق التصويت لإيران في «فاو» بعد ١٥ عامًا

قال وزير الجهاد الزراعي الإيراني: مع سداد جزء من ديون إيران لمنظمة الأغذية والزراعة «فاو» وانتهاء فترة التوقف، تمت استعادة حقوق التصويت لإيران في هذه المنظمة الدولية بعد ١٥ عاماً.

وأشار غلام رضا نوري قزلجه، أمس الإثنين، إلى الدور التاريخي لإيران في منظمة الأغذية والزراعة، وأضاف: كانت إيران إحدى الدول المؤثرة في المنطقة الآسيوية وعضوًا في المجلس المركزي لمنظمة الأغذية والزراعة؛ لكن خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، بسبب عدم سداد رسوم العضوية، حرمت عمليًا من حق التصويت والمشاركة في صنع القرارات الرئيسية في المنظمة.

وفي إشارة إلى ديون إيران لمنظمة الأغذية والزراعة، قال نوري قزلجه: كانت لدينا سنوات من الديون المستحقة للوكالات المحلية في روما، مما أدى إلى تعليق أنشطة المكتب وإمكانية إغلاقه بالكامل. وأضاف: بفضل التنسيق مع منظمة التخطيط والميزانية ودعم وزارة الخارجية، تمكنا من سداد ديوننا ورسوم العضوية لمنظمة الأغذية والزراعة «فاو».

وأشار وزير الجهاد الزراعي إلى إستئناف عمل «غرفة إيران» في مقر «فاو» في روما، وقال: يعد استئناف عمل هذه الغرفة أحد الإنجازات الدبلوماسية للحكومة الرابعة عشرة، وستساعد في تفعيل تعاون إيران، والاستفادة من القدرات الدولية لدى المنظمات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاد»، وكذلك الاستفادة من فرص التعليم والترويج الزراعي والبحث والتطوير الزراعي لمنظمة الأغذية والزراعة في البلاد.